هيئة الدستور الغذائي

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

منظمة الصحة العالمية

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

البند 3 في جدول الأعمال **CX/EXEC 21/80/3**

ديسمبر/كانون الأول 2020

البرنامج المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعني بالمواصفات الغذائية
اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي

الدورة الثمانون

اجتماع افتراضي، 13–21 يناير/كانون الثاني 2021

اللجنة الفرعية التابعة للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي

"الدستور الغذائي والجائحة – التحديات الاستراتيجية والفرص"

التقرير النهائي

الموجز والتوصيات

كانت جائحة كوفيد-19 وما زالت تخلّف آثارًا بعيدة المدى من حول العالم، بما في ذلك على برنامج عمل هيئة الدستور الغذائي حيث توجّب إلغاء أو تأجيل جميع الاجتماعات المقرّرة بحضور الأعضاء للأجهزة الفرعية للهيئة عام 2020، وانعقدت اللجنة التنفيذية للهيئة وهيئة الدستور الغذائي على نحوٍ افتراضي. وفي حين بُذلت جهودٌ ضخمة للتكيّف مع بيئة العمل الجديدة هذه خلال فترة زمنية قصيرة، تعذّر تلافي التأخير بشكل كامل في العمل لوضع المعايير، وأقرّت الهيئة بأنه لا يمكن تأخير هذا العمل أكثر بعد عام 2021.

ويستند هذا التقرير إلى مداولات اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجنة التنفيذية المنشأة خلال الدورة التاسعة والسبعين للجنة التنفيذية (2020)، والتي استعرضت آثار الجائحة على عمل الهيئة مع الأخذ في الاعتبار خبراتها الخاصة وتحليل المداخلات الكثيفة الواردة من الأعضاء، والمراقبين وأمانة الهيئة، ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. ويرمي التقرير إلى تحديد السبيل قدمًا لضمان أن يتقدم عمل الهيئة على نحو كفؤ خلال عام 2021، وأن تبني الهيئة على هذه الخبرات لتعزيز قدرتها على الصمود في المستقبل. واعتبرت اللجنة الفرعية أيضًا أن التغييرات التي أُجريت في الممارسات استجابةً إلى الجائحة، وإن تم اعتمادها لأحكام الضرورة، قد توفّر الفرص لتحقيق تحسيناتٍ مستدامة، مثلًا من خلال توسيع نطاق المشاركة في الهيئة.

وفي هذا السياق، توصي اللجنة الفرعية بأن تقوم اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي في دورتها الثمانين بما يلي:

1- الإقرار بالتقدم الذي أحرزته هيئة الدستور الغذائي عام 2020 على الرغم من التحديات التي تطرحها الجائحة، باعتباره مؤشرًا لقدرة الهيئة وأعضائها على الصمود.

2- التشجيع بشدة على الحفاظ على نهجٍ عملي وتشاركي للمضي قدمًا في عمل الهيئة في عام 2021، خاصة فيما نقرّ بالتحديات التي تطرحها الأدوات البديلة.

3- الإقرار بأن هيئة الدستور الغذائي اتفقت في دورتها الثالثة والأربعين على إمكانية عقد اجتماعاتٍ افتراضية عام 2021، والمصادقة على الاقتراحات المقدمة من اللجنة الفرعية للعمل بهذا القرار، مع الإشارة إلى أن هذا لا يتطلب في الوقت الحاضر إدخال أي تغيير على الإجراءات الرسمية للهيئة.

4- التوصية بأن تقوم منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية وأمانه هيئة الدستور الغذائي والبلدان المضيفة بإيلاء الاهتمام الواجب للمعايير التالية قبل التوصل إلى القرارات بشأن عقد دورات افتراضية للهيئة أو عدم عقدها:

- أي حالة طوارئ عالمية تعلنها الأمم المتحدة؛
- نطاق القيود المفروضة على السفر أو التغييرات/التغييرات المتوقعة لهذه القيود؛
- أولوية المسائل المقرر مناقشتها في الدورة ذات الصلة لهيئة الدستور الغذائي؛
- المعلومات الواردة من أعضاء الهيئة لجهة عدم قدرتهم على المشاركة في الاجتماعات الفعلية؛
- الشواغل الأمنية (على المستوى العالمي، أو الإقليمي أو المحلي حسب الاقتضاء بالنسبة إلى الاجتماع المعني).

5- التوصية بأن يكون البديل للدورات المنعقدة بحضور الأعضاء في عام 2021 هي الدورات الافتراضية على أن تترافق باستخدام المناقشات الخطية الإلكترونية والآليات الداعمة غير الرسمية. ويمكن البحث في خيارات أخرى مثل الاجتماعات المختلطة في وقت لاحق، حسب الاقتضاء.

6- التوصية بأن تقوم أمانة الهيئة وأمانات البلدان المضيفة بتيسير الإنصاف في المشاركة لدى التخطيط لعقد دورة افتراضية لهيئة الدستور الغذائي، مع الأخذ في الاعتبار أن المنصة الفنية، بما في ذلك قدرتها على دعم الترجمة الفورية، والمدة، وتحديد مواعيد الجلسات وجدول الأعمال، تشكل قاعدة المشاركة المنصفة.

7- التوصية بما يلي لدى وضع جدول أعمال دورات الهيئة الواجب عقدها بصورة افتراضية في عام 2021:

- وضع الخطة والتحضيرات ما قبل الاجتماع على النحو الأمثل من أجل استخلاص القضايا الرئيسية لتنظر فيها الأجهزة الفرعية للدستور الغذائي والإبلاغ عنها بصورة شفافة؛
- وأن يكون الرؤساء وأمانة البلد المضيف وأمانة الدستور الغذائي محضّرين على نحو ملائم للدورات، وكيفية التعامل مع البنود المدرجة على جدول الأعمال إقرارًا بالتحديات المرتبطة بعقد دورة افتراضية.

كذلك، توصي اللجنة الفرعية بأن تقوم أمانة الدستور الغذائي بما يلي:

1- تحديث توجيهاتها بشأن كيفية المشاركة في دورة افتراضية للدستور الغذائي مع مراعاة الأفكار التي جمعتها اللجنة الفرعية خلال مشاوراتها، والمدخلات الواردة من الدراسة الاستقصائية الجارية بعد الدورة الثالثة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي، والخبرات المستمدة من الاجتماعات المقبلة للدستور الغذائي ومنظمات دولية أخرى.

2- توفير آخر المعلومات عن آليات العمل المطبّقة والأدوات المعتمدة في الدورات الافتراضية للجان في عام 2021 والدروس المستمدة من الخبرات خلال الجائحة.

3- التواصل مع جميع الأعضاء للحصول على معلومات بهدف تقييم الحواجز في وجه المشاركة، والتغييرات التي قد تخفف من وطأتها، مع إيلاء اهتمام خاص للأعضاء غير القادرين على المشاركة في دورات اللجنة الافتراضية بسبب هذه الحواجز.

4- عقد ندوات عبر الانترنت قبل اجتماعات اللجنة من أجل تذكير الأعضاء بأصول المشاركة الافتراضية والبروتوكول الخاص بها في سياق الدستور الغذائي.

1- معلومات أساسية

1-1 تنطوي جائحة كوفيد-19 والاستجابة العالمية لها على تحدياتٍ غير مسبوقة بالنسبة إلى طريقة عملنا والآليات التي نضمن من خلالها سلامة الأغذية، ونحمي صحة المستهلكين ونسهّل التجارة العادلة في الأغذية، من مرحلة وضع المواصفات العالمية وصولًا إلى الإشراف على العمليات. ونتيجةً للجائحة، تمّ إلغاء أو تأجيل جميع دورات اللجان الفنية المقرر انعقادها بشكل فعلي عام 2020. وقد تمكّنت اللجنة التنفيذية من عقد اجتماعها بحضور الأعضاء الفعلي في فبراير/شباط 2020 (الدورة الثامنة والسبعون للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي)، في حين انعقدت دورتها التاسعة والسبعون على نحوٍ افتراضي في يوليو/تموز 2020، حيث كان جدول الأعمال مختصرًا وركّز على الاستعراض التقييمي. وإثر عملية المصادقة التي تتطلب أغلبية ثلثي أعضاء الدستور الغذائي، عُقدت أيضًا الدورة الثالثة والأربعون لهيئة الدستور الغذائي بشكل افتراضي، مع جدول أعمال مختصر ركّز على العمل في مجال وضع المعايير.

2-1 وقد ألقت الجائحة الضوء على أهمية استخدام معايير الأغذية الدولية لضمان سلامة الأغذية وحماية صحة المستهلكين وتيسير الممارسات العادلة في تجارة الأغذية. وقد أظهرت أيضًا أهمية إعداد وتنفيذ مواصفات الدستور الغذائي التي تحافظ على سلامة الأغذية وتضمن ممارسات التجارة العادلة بصورة خاصة في حالات مماثلة. وفي هذا السياق، تنظر أستراليا، باعتبارها البلد المضيف للجنة الدستور الغذائي المعنية بنظم فحص الواردات والصادرات الغذائية وإصدار الشهادات لها، في إمكانية تقديم اقتراحات عمل جديدة بشأن المسائل ذات الصلة التي تندرج ضمن اختصاصها، مثل خيارات ونشاط المراجعة والتحقق عن بُعد وبشكل افتراضي.

3-1 نظرًا إلى ما تقدم، وبالإشارة إلى الدور الهام الذي تؤديه اللجنة التنفيذية للدستور الغذائي في توفير المشورة الاستراتيجية والدعم للهيئة، ومعالجة المشاكل الخاصة كالتي تسبّبها الجائحة الحالية، اتفقت اللجنة التنفيذية في دورتها التاسعة والسبعين على تشكيل لجنة فرعية للعمل بسرعة وبشكل تعاوني من أجل تحديد إطار القضايا، وجمع الأفكار من الأعضاء، والتعرّف إلى النُهُج التي قد توصي اللجنة التنفيذية الهيئة باعتمادها.

4-1 وقد كُلّفت اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي بالقيام بما يلي:

(أ) النظر في أثر جائحة كوفيد-19 على إدارة عمل الدستور الغذائي؛

(ب) إسداء المشورة للهيئة ولأجهزتها الفرعية حول الإجراءات/المبادرات الرامية إلى تحقيق تقدم في برنامج عملها للفترة 2020–2021 وبناء القدرة على الصمود من خلال استخدام الأدوات الحديثة ونهج متماشية مع قيم الدستور الغذائي؛

(ج) والحرص على أن تكون في موقع جيد يخوّلها التعاطي مع أحداث مشابهة في المستقبل بالنظر إلى العناصر المعروضة ضمن الملحق بوثيقة قاعة المؤتمر CRD1 – الدستور الغذائي والجائحة – التحديات الاستراتيجية والفرص.[1]

2– النهج

2-1 باشرت اللجنة الفرعية عملها في أغسطس/آب 2020، وإثر تبادل للآراء بين أعضاء اللجنة الفرعية، أعدّت تقريرًا مرحليًا[2] يُعرض للمناقشة في الدورة الثالثة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي. وقدّم التقرير المرحلي توصياتٍ محدّدة لكي تنظر فيها الهيئة، لا سيما:

"الإقرار:

- بالتحديات التي تواجهها هيئة الدستور الغذائي بسبب جائحة كوفيد–19 في إتمام واجباتها بوصفها الجهاز الدولي الأول لوضع المواصفات الدولية الخاصة بالأغذية؛
- بأنه رغم تأجيل العديد من اجتماعات لجنة الدستور الغذائي في عام 2020، فإنه لا يمكن أن يستمر هذا الوضع في عام 2021؛
- وبتأييد استخدام الأدوات والنهج الحديثة من جانب الأجهزة الفرعية للدستور الغذائي بما يتماشى مع القيم الأساسية للدستور الغذائي لضمان التقدّم في عمل الدستور الغذائي بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب.

تشجيع:

- أمانة الدستور الغذائي على وضع آليات إجرائية سهلة التطبيق، تتيح للجان الاجتماع، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، وأن يستمر عمل الهيئة في عام 2021، إذا ما بقي عقد الاجتماعات الوجاهية متعذرًا؛
- الأعضاء والمراقبين على دعم العمل من خلال الإجابة على الدراسة الاستقصائية حول الدورة الافتراضية الثالثة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي، مع إلقاء الضوء على أي قضايا أخرى يعتقدون أنه ينبغي للجنة الفرعية النظر فيها، من خلال المنسّقين الذين هم أعضاء في اللجنة الفرعية".

2-2 وقد أدّى هذا إلى مناقشات مكثفة خلال الدورة الثالثة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي وإحراز تقدم على صعيد عدد من التوصيات المقدمة من اللجنة الفرعية كما يُشار إليه أدناه. ومن خلال المناقشة في الهيئة، والتعقيبات الواردة من

[1] الوثيقة EXEC/79 CRD/01

[2] الوثيقة CX/CAC 20/43/2

الأعضاء عبر وثائق قاعة المؤتمر[3] وفي المسح الإلكتروني، وفّر التقرير المرحلي فرصةً لقاعدة أوسع من الأعضاء في الدستور الغذائي لتقديم مدخلاتهم بشأن عمل اللجنة الفرعية، ورفع توصياتهم بشأن عمل اللجنة الفرعية في المستقبل.[4]

2-3 وأوصت هيئة الدستور الغذائي في دورتها الثالثة والأربعين اللجنة الفرعية بأن تأخذ في الاعتبار التعليقات الواردة من الأعضاء، وبأن تنظر خلال استكمال عملها في كيفية ضمان الإنصاف في ما بين الأعضاء في الدستور الغذائي، لجهة الحصول على المعلومات، والقدرة على إبداء الآراء والسماح بالمداخلات، ومراعاة المناطق الزمنية عند عقد اجتماعات افتراضية.

4-2 وأُطلقت دعوة ثانية للأعضاء في اللجنة الفرعية لإبداء تعليقاتهم في 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2020 من أجل المساعدة في إعداد التقرير النهائي. وقد تمّ إعداد مشروع التقرير ومناقشته خلال جلستين للجنة الفرعية في 9 – 11 ديسمبر/كانون الأول 2020، وتمّ الاتفاق على التوصيات الرئيسية الواردة في التقرير النهائي.

3– تأثير الجائحة على إدارة عمل الدستور الغذائي

1-3 قضت المهمة الأولى للجنة الفرعية بالنظر في آثار الجائحة على عمل الدستور الغذائي. وفي هذا السياق، أشارت اللجنة الفرعية إلى أن جائحة كوفيد-19 أثّرت بشكل حادّ على جدول انعقاد دورات الدستور الغذائي ولم يُعقد أي اجتماع للدستور الغذائي بحضور الأعضاء منذ انعقاد الدورة الثامنة والسبعين للجنة التنفيذية في فبراير/شباط 2020.

2-3 وفي حين أُلغيت الاجتماعات المنعقدة بحضور الأعضاء، نجح الدستور الغذائي في تنظيم الدورة التاسعة والسبعين للجنة التنفيذية والدورة الثالثة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي على نحو افتراضي، واعتمد معايير وخطوطًا توجيهية ومدوّنات ممارسة جديدة ومنقّحة، بما في ذلك بعض النصوص الأساسية من قبيل المبادئ العامة المنقحة لنظافة الأغذية ومدونة الممارسات بشأن إدارة الأغذية المسببة للحساسية لمشغلي الأعمال التجارية الغذائية. كذلك، صادقت الهيئة على العديد من بنود العمل الجديدة، وعلى قائمة الأولوية لمبيدات الآفات بحيث تبادر اللجنة العلمية ذات الصلة إلى تقييمها، وتشكل هذه الأخيرة مثلًا عن نهجٍ مبتكر لتيسير استمرارية العمل.

3-3 وقد تأخر عمل الدستور الغذائي بعض الشيء بسبب عدم قدرة الأجهزة الفرعية على عقد اجتماعاتها. على سبيل المثال، إن الحدود القصوى لمخلفات المبيدات بالنسبة إلى مخلفات مبيدات الآفات ومشروع المبادئ والخطوط التوجيهية لتقييم برامج ضمان الطرف الثالث الطوعية واستخدامها، التي كان من المتوقع وضع اللمسات الأخيرة عليها في اجتماعات الأجهزة الفرعية ذات الصلة خلال عام 2020 واعتمادها في الدورة الثالثة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي، لم تحرز أي تقدم باتجاه اعتمادها. إنما بذل الرؤساء وأمانة الدستور الغذائي جهودًا كبيرة لضمان أن يواصل العمل التقدم، باستخدام وسائل مبتكرة حسب الاقتضاء، مثل المصادقة على قائمة الأولويات لمبيدات الآفات لغرض تقييمها كما هو

[3] وثائق قاعة المؤتمر CRD15 (الأرجنتين)؛ CRD17 (أوروغواي وكوستا ريكا وإكوادور)؛ وCRD27 (السلفادور)؛ وCRD28 (منظمة CropLife الدولية)؛ وCRD29 (أعضاء من لجنة تنسيق الدستور الغذائي في إقليم أوروبا)؛ وCRD30 (كندا)؛ وCRD31 (تايلند)؛ وCRD32 (إندونيسيا) وCRD33 (الولايات المتحدة الأمريكية)؛ وCRD34 (ماليزيا)؛ وCRD35 (نيكاراغوا)؛ وCRD36 (الاتحاد الوطني للصحة)؛ وCRD37 (أمانة الدستور الغذائي عقب المشاورات مع مكتبي الشؤون القانونية في كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية)؛ وCRD38 (كينيا)؛ وCRD39 (اليابان)؛ وCRD41 (الجمهورية الدومينيكية)؛ وCRD42 (نتائج المسح في الفترة الفاصلة بين الدورات بشأن الاجتماعات الافتراضية للدستور الغذائي).

[4] الفقرات 7–32 في الوثيقة REP20/CAC

مذكور في الفقرة 3-2 والسلسلة الأخيرة للندوات على الانترنت بشأن العمل الجاري في لجنة الدستور الغذائي المعنية بأساليب التحليل وأخذ العيّنات، والتي شهدت حضورًا كثيفًا ووفّرت دفعًا قيّمًا لاستمرارية العمل في هذه اللجنة.

3-4 لذا، في حين أبطأت الجائحة التقدم في عمل الدستور الغذائي، فقد أدّت النُهج المعتمدة للتصدّي لهذه التحديات إلى بروز شعورٍ جديد بالهدف، والابتكار والتماسك تعتبر اللجنة الفرعية بكل تفاؤل أنه سيكون قيّمًا للدستور الغذائي، ليس فقط لجهة التصدي للجائحة خلال فترة ظهورها إنما أيضًا في المدى الطويل.

3-5 كذلك، فإن إلغاء وتأجيل الاجتماعات الفعلية للدستور الغذائي، والقيود المفروضة على السفر، والعمل عن بعد، والقواعد المطبقة على فترات الإقفال والحجر أثّرت جميعها على نفقات الميزانية وعلى قدرات الموظفين في الدستور الغذائي والأمانات المضيفة، والأعضاء والمراقبين. وبالنسبة إلى العديد من الأعضاء، فإن ضرورة ترتيب أولويات الردّ على الجائحة كانت تعني تقلّص القدرة على متابعة عمل الدستور الغذائي.

3-6 ومن حيث ميزانية الدستور الغذائي، استُخدمت الوفورات الناجمة عن تراجع السفر لتعزيز جماعة الدستور الغذائي من خلال الاجتماعات الافتراضية غير الرسمية، مع توفير خدمات الترجمة الفورية. وقد ضمن هذا الأمر التواصل المنتظم بين الأعضاء والمراقبين، وهيكليات رئيسية أخرى تدعم عمل الدستور الغذائي مثل الأمانات المضيفة والرؤساء، وتزويدهم بآخر المعلومات عن الأثر وتوفير الفرصة لهم للمساهمة في إيجاد الحلول.

3-7 وقد ضمن هذا الاتصال إمكانية التصدي للتحديات مع الانتقال في الوقت ذاته من الاجتماعات الفعلية بحضور الأعضاء إلى الاجتماعات الافتراضية، مثل جدولة الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية، وتحديد منصة ملائمة لمناقشة غير رسمية قد تجري عادةً على هامش الاجتماعات المنعقدة بحضور الأعضاء، وبناء العلاقات بين الأشخاص التي تيسّر المناقشات البنّاءة وتوافق الآراء والحفاظ على هذه العلاقات. وبالتالي، تسترشد القرارات بشأن البدائل للدورات الفعلية ببنود العمل الحالية المطروحة وبفهم آليات العمل التي يمكن تنفيذها بشكل عملي، بدعم ملائم من الدستور الغذائي والأمانات المضيفة.

3-8 وفي حين كانت آثار الجائحة على عمل الدستور الغذائي أقلّ ممّا تصورناه في البداية، تبقى الشواغل ومواطن عدم اليقين قائمةً بالنسبة إلى السنة القادمة، ومن الواضح في هذه المرحلة أنه لن يكون من الممكن في الأشهر الستة المقبلة على الأقل العودة إلى ممارسات العمل السابقة.

3-9 وفي هذا السياق، من الضروري استذكار المناقشات التي جرت خلال الدورة الثالثة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي ردًّا على التقرير المرحلي للجنة الفرعية والتذكير بأن الدورة الثالثة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي:

(1) أقرّت بالتحديات التي تواجهها هيئة الدستور الغذائي بسبب جائحة كوفيد-19 في إتمام واجباتها بوصفها الجهاز الدولي الأول لوضع المواصفات الدولية الخاصة بالأغذية؛

(2) وأقرّت بأنه رغم تأجيل العديد من اجتماعات لجنة الدستور الغذائي في عام 2020، فإنه لا يمكن أن يستمر هذا الوضع في عام 2021؛

(3) وأيّدت استخدام الأدوات والنهج الحديثة من جانب الأجهزة الفرعية للدستور الغذائي بما يتماشى مع القيم الأساسية للدستور الغذائي لضمان إحراز تقدّم في عمل الدستور الغذائي بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب.

10-3 وقد دعمت هذه الاستنتاجات التخطيط العملي لعمل الدستور الغذائي في عام 2021.

4- الإجراءات/المبادرات للارتقاء ببرنامج عمل الدستور الغذائي للفترة 2020–2021

4-1 الآليات الإجرائية التي تتيح للجان بأن تعقد اجتماعاتها وبمواصلة عمل الهيئة في عام 2021، إذا ما بقي عقد الاجتماعات بحضور الأعضاء متعذرًا

4-1-1 تتعلق مسألة رئيسية عرضتها اللجنة الفرعية على الدورة الثالثة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي بضرورة تخفيف الجوانب الإجرائية المتصلة بعقد الاجتماعات على نحو افتراضي. وذكّرت اللجنة الفرعية بأنه بهدف عقد دورة افتراضية للهيئة، كان من الضروري الحصول على مصادقة ثلثي الأعضاء في الدستور الغذائي، واعتُبر أن هذا النهج قد يكون مرهقًا بشكل مفرط لو تعيّن تنفيذه في كل مرة قبل انعقاد الاجتماع الافتراضي للجنة الدستور الغذائي.

4-1-2 وردًا على التقرير المرحلي للجنة الفرعية، أعدّت أمانة الدستور الغذائي بالتعاون مع المكتبين القانونيين لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية اقتراحًا[5] بشأن التطبيق المرن لإجراءات الدستور الغذائي التي تتيح اجتماع اللجان واستمرار عمل الهيئة في عام 2021، إذا ما بقي عقد الاجتماعات بحضور الأعضاء متعذرًا. وكان الهدف من هذا الاقتراح إعطاء الدستور الغذائي المرونة على مستوى الإجراءات لمواصلة عمله، مع الحفاظ على القيم الأساسية للدستور الغذائي. وقد اعتبر أمين الدستور الغذائي لدى عرضه أنه ليس هناك حاجة إلى البحث في إجراء تغييرات طويلة الأجل في الإجراءات في الوقت الراهن، وأنه يمكن مناقشة ذلك في المستقبل إذا لزم الأمر.

4-1-3 وقد لقي هذا الاقتراح الترحيب من جانب الدورة الثالثة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي التي قامت بما يلي:

(1) وافقت بصفة استثنائية، ونظرًا إلى الظروف الناشئة عن الجائحة، على أنه في ما يتعلق باجتماعات ودورات الأجهزة الفرعية للدستور الغذائي المزمع عقدها في عام 2021، يجوز تفسير الفقرتين 7 و8 من المادة 11 على نحو يشمل الإطار الافتراضي؛

(2) ووافقت على هذا الأساس، على أنه يجوز للأجهزة الفرعية أن تعقد اجتماعاتها بشكل افتراضي في 2021، إذا ما اعتبرت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بالتشاور مع الحكومات المضيفة المعنية وأمانة الدستور الغذائي ذلك مناسبًا؛

(3) ووافقت على أنه يجوز عقد الدورتين الثمانين والحادية والثمانين للجنة التنفيذية بشكل افتراضي في عام 2021 إذا تعذّر عقد اجتماعات بحضور الأعضاء الفعلي؛

(4) وأشارت إلى أنه إذا توجّب عقد الدورة الرابعة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي بشكل افتراضي، فستقوم أمانة الدستور الغذائي بإعداد الترتيبات الإجرائية اللازمة لإجراء الانتخابات بالتعاون مع مكتب الشؤون القانونية في كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، وبعرضها على أعضاء الدستور الغذائي للمصادقة عليها.

[5] الوثيقة CRD37

4-1-4 ومن خلال اعتماد الدورة الثالثة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي لما تقدّم، تمّ التطرّق إلى عنصرٍ رئيسي في مهمة اللجنة الفرعية، لضمان أن يرتقي الدستور الغذائي ببرنامج عمله في عام 2021. غير أن التعقيبات الواردة خلال الدورة الثالثة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي[6] والمناقشات اللاحقة في اللجنة الفرعية ألقت الضوء على مجموعة من الجوانب الأخرى التي يتعيّن النظر فيها والتي تتناولها الأقسام التالية.

4-2 معايير تحديد تعذّر عقد دورة للدستور الغذائي بحضور الأعضاء

4-2-1 أقرّت اللجنة الفرعية بأن قرار تعذّر عقد اجتماع بحضور الأعضاء الفعلي هو قرارٌ تتخذه منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وأمانة الدستور الغذائي بالتشاور مع البلد المضيف بما يحقّق مصلحة أعضاء الدستور الغذائي ككلّ، في إطار تحديد زمان و"مكان" أي شكل ملائم للاجتماعات. وألقت اللجنة الفرعية الضوء على أهمية اتخاذ مثل هذه القرارات قبل ثلاثة أشهر على الأقل من الموعد المحدد للاجتماع بما يتيح للمشاركين التخطيط له بشكل ملائم. ويجب أن يكون احترام القيم الأساسية للدستور الغذائي في صميم هذه القرارات. تحقيقًا لمصلحة جميع الأعضاء في الدستور الغذائي، ولدى اتخاذ القرارات حول ما إذا وجب عقد اجتماع للجهاز الفرعي المنبثق عن الدستور الغذائي بحضور الأعضاء، يتعين على منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وأمانة الدستور الغذائي والبلد المضيف إيلاء اهتمام خاص لما يلي:

- أي حالة طوارئ عالمية تعلنها الأمم المتحدة؛
- مدى القيود المفروضة على السفر أو التغييرات/التغييرات المتوقعة لهذه القيود؛
- أولوية المسائل المقرر مناقشتها في الدورة ذات الصلة لهيئة الدستور الغذائي؛
- المعلومات الواردة من أعضاء الهيئة لجهة عدم قدرتهم على المشاركة في اجتماعات فعلية بحضور الأعضاء؛
- الشواغل الأمنية (على المستوى العالمي، أو الإقليمي أو المحلي حسب الاقتضاء بالنسبة إلى الاجتماع المعني).

4-2-2 لدى اتخاذ مثل هذه القرارات، من المهم النظر في التبعات على برنامج العمل الإجمالي للدستور الغذائي، من أجل ترتيب أولويات العمل عند الحاجة، وتحديد الآليات لإحراز تقدم على صعيد البنود بين الاجتماعات.

4-3 ترتيب الأولويات وتبرير الحلّ البديل الأفضل للاجتماع بحضور الأعضاء

4-3-1 *الخيار الافتراضي*

4-3-1-1 تتيح الاجتماعات الافتراضية الفرصة لتوسيع المشاركة في اجتماعات الدستور الغذائي؛ فهي تسمح للأعضاء بتجاوز القيود الكبيرة المفروضة على السفر وتوفير حلًّا متدني الكلفة للأعضاء (ويتمثل الشرط الرئيسي بوجود جهاز إلكتروني وتوصيل جيد بالإنترنت وميكروفون)، كما أنها تتيح لهم فرصة هامة للتحدث إلى بعضهم البعض رغم عدم تواجدهم في القاعة ذاتها.

4-3-1-2 وفي السياق الحالي، اعتُبر أن هذا الخيار هو الأفضل لتحقيق القيمة الأساسية للدستور الغذائي التي تتمثل بالشمولية. وقد أظهرت تجربة الدورة الافتراضية التاسعة والسبعين للجنة التنفيذية والدورة الافتراضية الثالثة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي أنه يمكن للاجتماعات الافتراضية أن تضمن مستوى عاليًا من الشفافية. كما أن الاجتماعات

[6] الفقرات 7 إلى 32 في الوثيقة REP20/CAC

الافتراضية، تمامًا كالاجتماعات بحضور الأعضاء توفّر الفرصة للمشاركة في برنامج المشورة العلمية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لدعم فهم المشورة العلمية التي وضعتها اللجان وتيسير النقاش وبناء توافق في الآراء، وهي قيمة أساسية في الدستور الغذائي. ويلحظ دليل الإجراءات التدابير لبناء توافق في الآراء التي ترد بالتفصيل في دليل الرئيس، وبالتالي جلّ ما نفعله في هذه الحالة هو تحديد السبل للتكيف مع هذه البيئة الافتراضية.

4-3-2 الاجتماعات بحضور الأعضاء مع مشاركة موسّعة (الاجتماعات المختلطة)

4-3-2-1 على عكس الاجتماعات بحضور الأعضاء والاجتماعات الافتراضية حيث يجتمع الأعضاء كافة في الظروف ذاتها، قد تواجه الاجتماعات المختلطة تحدياتٍ خاصة لجهة انعدام المساواة في المشاركة بين الأعضاء و/أو الأقاليم، بما في ذلك: إمكانية منح فرصة متكافئة لتقديم مداخلة للمندوبين المشاركين عن بُعد مقارنةً بالمندوبين الحاضرين للمشاركة بصورة فعلية، وكيفية احتساب الفرق في الوقت بشكل عادل بالنسبة إلى جميع الأقاليم، وكيفية التوصل إلى توافق في الآراء حول قضايا معقدة. ولأغراض الإنصاف، لا يجب اعتبار استخدام الاجتماعات المختلطة بديلًا عن الدورات المنعقدة بحضور الأعضاء في الأجل المنظور، مع الإشارة إلى أن الترتيب الإجرائي الذي يرد وصفه في القسم 4-1 يشير بصورة خاصة إلى عام 2021.

4-3-2-2 غير أن الاجتماعات المختلطة قد تشكل خيارًا في المستقبل لتعزيز المشاركة، مثلًا في حال عقد اجتماع للدستور الغذائي بحضور الأعضاء الفعلي، قد يتوفّر للمندوبين خيار متابعة عمل الدستور الغذائي على الإنترنت إذا لم يتمكنوا من المشاركة في الاجتماع الفعلي لأسباب غير متوقعة. وقد يتّسم هذا الأمر بأهمية خاصة لدى ظهور حالات طوارئ عالمية، بما يتيح العودة إلى الاجتماعات الفعلية، مع الإقرار بأن الأقاليم/البلدان سوف تنتهي من الجائحة بوتيرة مختلفة. وقد ينبغي النظر أيضًا لجهة عقد اجتماعات مختلطة في عواقب خاصة غير مقصودة، مثلًا (أ) قد تعتبر الحكومة (الحكومات) هذه الاجتماعات فرصةً للحد من الأموال المخصصة للسفر (إرسال عدد أقل من المندوبين، أو الاعتماد على الممثلين الدائمين لوكالات الأمم المتحدة أو البعثات الدبلوماسية للمشاركة بالحضور الفعلي مع مشاركة عن بعد من العواصم)؛ أو يكون الوفد أكبر حجمًا حيث يشارك البعض فقط عن بعد. وإذ تُبقي اللجنة الفرعية هذه الجوانب نصب أعينها، أشارت إلى إمكانية عقد اجتماعات مختلطة في موعد لاحق.

4-3-3 الاجتماع بالمراسلة

4-3-3-1 يقتصر هذا الخيار على الأجهزة الفرعية ذات جداول أعمال/مهام محددة توافق هيئة الدستور الغذائي على أن تعمل بالمراسلة. ويجري حاليًا إعداد التوجيهات في لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة حول أنواع العمل التي يمكن معالجتها على نحو أفضل بالمراسلة. وبرز تخوّف من أنه فيما نبحث عن سبل جديدة للتقدم في عملنا، لا يتعين علينا أن نفرض القيود على كيفية استخدام الأدوات المتاحة للدستور الغذائي وعلى الغرض من استخدامها.

4-3-4 المناقشات الخطية الإلكترونية

4-3-4-1 خلال عام 2020، تمّ اكتساب خبرة في استخدام المناقشات الخطية الإلكترونية، وبخاصة في سياق لجنة التنسيق للدستور الغذائي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي التي اضطرت إلى إنهاء دورتها بحضور الأعضاء الفعلي قبل أوانها عام 2019. وتمّت الاستعانة بنظام التعليقات الإلكتروني للدستور الغذائي لتيسير اعتماد التقرير الصادر عن الاجتماع المنعقد بحضور الأعضاء من خلال السماح لجميع الأعضاء بالاطّلاع على تعليقات بعضهم البعض والمشاركة

في مناقشة خطية بشأنها. كذلك، استُخدم المنتدى الإلكتروني للدستور الغذائي بشكل ناجح في استكمال مناقشات لجنة التنسيق للدستور الغذائي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وأقّرت اللجنة الفرعية بأنه تتوفر لدى الدستور الغذائي أدواتٌ يمكن استخدامها بالتزامن مع عقد اجتماع بحضور الأعضاء أو على نحو افتراضي لتيسير المناقشات وإحراز تقدم في بعض المواضيع، وبأنه ينبغي النظر في مثل هذه الخيارات كجزء من مجموعة الأدوات المتاحة لدعم الاجتماعات الافتراضية.

4-3-5 خيارات الاجتماعات غير الرسمية

4-3-5-1 بيّنت تجربة عام 2020 أن العمل بين الدورات حاسم الأهمية للتقدم في العمل. واعتبرت اللجنة الفرعية أن ثمة مجال للابتكار في هذا المجال. على سبيل المثال، من خلال مجموعات العمل الإلكترونية باتت تتوفر لدينا إمكانية استخدام مجموعة من الأدوات الإلكترونية التي يمكن أن تسهّل تقدم العمل، وتيسّر إلى حد كبير الاجتماعات المقبلة للجنة، سواء أكانت افتراضية أو بحضور الأعضاء. كذلك، قد يكون من المفيد توفير مزيد من المعلومات عن الأدوات المتاحة، وكيفية استخدامها من جانب مجموعات العمل الإلكترونية والبلدان المضيفة في مجال المشاركة الرسمية وغير الرسمية ليسترشد بها الأشخاص الذين يوجّهون العمل، مثل رؤساء مجموعات العمل الإلكترونية.

4-3-6 الاستنتاجات

4-3-6-1 خلصت اللجنة الفرعية إلى أنه في اجتماعات الدستور الغذائي لعام 2021، إن مزيجًا من الدورات الرسمية الافتراضية والاجتماعات الافتراضية غير الرسمية والمناقشات الخطية الإلكترونية يحترم القيم الأساسية للدستور الغذائي، ويوفّر فرصًا متكافئة للمشاركة. ويبدو من المعقول قبول تفسير مصطلح "المكان" على أنه يشمل الفضاء الافتراضي في حال ظهور ظروف مستقبلية تحول دون عقد اجتماعات بحضور الأعضاء. وإضافةً إلى ذلك، يجب أن نتوخى الحذر بشأن إدخال اقتراحات لإجراء تغييرات دائمة في قواعد الدستور الغذائي أو إجراءاته إلى حين اكتساب خبرة أكبر.

4-4 عناصر هامة في إطار المبادئ الرئيسية لضمان الإنصاف في المشاركة لدى التخطيط لعقد اجتماع افتراضي

4-4-1 اعتبرت اللجنة الفرعية أنه من الهام الحفاظ على الاتساق في الاجتماعات الفعلية قدر الإمكان، والسماح للرؤساء بتأدية أدوارهم لجهة إدارة الاجتماع باستخدام مجموعة الأدوات ذاتها. ولاقت الدورة الثالثة والأربعون لهيئة الدستور الغذائي النجاح، إنما من المهم ألاّ ننسى أن القضايا المعروضة على هذه الدورة لاتخاذ قرار بشأنها خضعت في معظمها لدراسة كاملة في الاجتماعات الفعلية للأجهزة الفرعية، وهو أمر لن ينطبق على الاجتماعات المقبلة للجهاز الفرعي للدستور الغذائي. إنما تمّ الإقرار أيضًا بأن الانتقال المباشر من نسق الاجتماعات الفعلية إلى الاجتماعات الافتراضية يتطلّب إعطاء بعض المرونة للرؤساء والأمانات، وأنه كان بالفعل ضروريًا التكيّف مع البيئة الافتراضية واستخدام التكنولوجيا.

4-4-2 وبهدف التخفيف من وطأة التحديات التي تطرحها الاجتماعات الافتراضية، يبدو من الجدير استثمار الوقت والموارد في جولات إضافية من التعليقات ضمن مجموعات العمل الإلكترونية و/أو لعقد اجتماعات مجموعات عمل رئيسية بشكل افتراضي قبل دورة اللجنة، بحيث تكون الاقتراحات التي تُناقش في دورات اللجنة الافتراضية أكثر دقّة، ويتم حلّ القضايا العالقة قدر الإمكان، وتوضع قاعدة جيدة يمكن التوصل إلى توافق في الآراء على أساسها. كذلك، فإن تنظيم الندوات الإلكترونية التي يوجهها رؤساء مجموعات العمل الإلكترونية لشرح التقدم المحرز في الوثائق الخاضعة للنقاش

في مجموعة العمل الإلكترونية إلى مندوبي اللجنة يمكن أن يساهم في هذا الأمر أيضًا. لذا، تضطلع هذه المجموعات بدور هام جدًا. ويعدّ تعزيز المشاركة الكاملة والناشطة أساسي لضمان تحقيق النتائج المتوخاة. ويجب الإقرار أيضًا بأن هذا قد يلقي عبئًا إضافيًا على رؤساء مجموعات العمل الإلكترونية، وقد يحتاجون إلى دعم إضافي يسمح لهم بتأدية دورهم بأعلى مستوى ممكن من الفعالية.

4-5 الجوانب اللوجستية لتنفيذ الاجتماعات الافتراضية

4-5-1 هذه الجوانب بالغة الأهمية للنجاح في تنفيذ الاجتماعات، إنما لا يمكن أن تكون صارمة بشكل مفرط سيما أنه يتعين عليها الإقرار بالاحتياجات المختلفة لكل اجتماع. وبعض هذه الجوانب مشمولٌ أصلًا في التوجيهات للمشاركين التي أعدّتها هيئة الدستور الغذائي في دورتها الثالثة والأربعين.[7] وتهدف الأقسام التالية إلى إلقاء الضوء على القضايا الشاملة المتعلقة باستيفاء الشروط اللوجستية التي أُثيرت في مداولات اللجنة الفرعية.

4-5-1 جداول أعمال الاجتماع

4-5-1-1 ينبغي وضع جداول أعمال الاجتماعات قبل انعقادها بوقتٍ كافٍ مع مراعاة الديناميكيات المختلفة والقيود الزمنية التي تفرضها الاجتماعات الافتراضية، والإقرار بالحاجة إلى توفير بعض الوقت خلال الدورة لعقد اجتماعات جانبية لمعالجة مسائل معقدة والتركيز على القضايا ذات الأولوية. كذلك، سوف تتسم الشفافية والاتصالات حول كيفية ترتيب أولويات بنود جدول الأعمال بالأهمية لجهة ضمان وضوح عملية ترتيب الأولويات والثقة بها. ويجب أن يُتاح جدول زمني مؤقت ومنظم قبل انعقاد الاجتماع، وأن يولى الاعتبار لكيفية إدراج المرونة في الجداول لإتاحة جلسات إضافية أو فترات استراحة حين يكون العمل مثيرًا للجدل سيما أن هذه الجلسات الإضافية/فترات الاستراحة قد تساعد في بناء التوافق في الآراء.

4-5-1-2 ويمكن معالجة البنود غير المدرجة على جدول الأعمال من خلال آليات أخرى. فبالنسبة إلى بعض القضايا، قد يكون من الأفضل إعطاء مزيد من الوقت لمجموعات العمل الإلكترونية لكي تُحرز تقدمًا في عملها قبل أن يُعرض على الجلسة العامة، من أجل تقديم وثائق أكثر دقة إلى اللجنة بكاملها للنظر فيها على نحو افتراضي.

4-5-2 الإطار الزمني للاجتماع (الفترة الإجمالية)

4-5-2-1 أحاطت اللجنة الفرعية علمًا بأن عقد الاجتماع على فترة طويلة ليس الحل الأمثل وأنه يجب عقد الاجتماعات عادةً خلال فترة أقصاها أسبوعين، حيث أن عدد الجلسات تعكس جدول الأعمال على أن يتخلّله بعض أيام الراحة إذا أمكن، وألاّ تتعدّى فترة الجلسات الثلاث ساعات ويتم اعتماد التقرير فورًا بعد استكمال المناقشات. وهذا لا يستبعد أن تتطلب بعض اللجان، وبخاصة تلك التي تكون جداول أعمالها مكثفة أو تكون البنود على جدول أعمالها معقدة، اتباع نهج خاص. أما مجموعات العمل الرئيسية المقرر أن تسبق دورة اللجنة، فيجوز أن تنعقد بشكل افتراضي قبل الدورة، ضمن إطار زمني معقول للحفاظ على الاستمرارية والاتساق.

4-5-2-2 لدى التخطيط لعقد اجتماعات بين الأجهزة الفرعية، سيكون من المهم أيضًا ضمان عدم تداخل الدورات الرسمية لمختلف اللجان وذلك لتقليص العبء على المشاركين وأمانة الدستور الغذائي.

[7] التوجيهات للمشاركين (الدورة الثالثة والأربعون لهيئة الدستور الغذائي)

4-5-3 جدولة الدورات

4-5-3-1 نظرًا إلى أن حكومات مختلفة من حول العالم تستضيف لجان الدستور الغذائي، يجب أن يعني هذا الأمر أن ما من إقليم واحد أو توقيت واحد يلاقي إجحافًا طوال الوقت. بل سوف يتعيّن على كل بلد حضور اجتماع واحد على الأقل للدستور الغذائي يُعقد في وقتٍ غير مثالي بالنسبة إلى المنطقة الزمنية التي يكون هذا البلد موجودًا فيها. إنما ينبغي الحرص على ضمان قدر الإمكان أن تُحدّد مواعيد اجتماعات اللجان في أوقاتٍ مناسبة لتوفير أوسع مشاركة ممكنة.

4-5-3-2 تمّ الإقرار بأنه من الصعب تنظيم اجتماعات افتراضية دولية بطريقة تعزز المشاركة العادلة. لذا، فإن النظر بعناية في المنصة الفنية، ومدة الاجتماع (مثلًا، ليس أكثر من 3 ساعات) والساعة خلال النهار (في محاولة لضمان ألاّ يكون ذلك مجحفًا للمشاركين ذاتهم طوال الوقت) وجدول الأعمال يشكل قاعدةً للمشاركة المنصفة.

5 المشورة المقدمة إلى الرئيس ضمن المبادئ الرئيسية لدى إدارة المناقشات الافتراضية

5-1 من المسلّم به أن الاجتماعات الافتراضية تمثل فرصًا فريدة للرؤساء، ومن الأساسي ضمان أن يحظى الرؤساء بنظام دعم جيد من حولهم. وبالتالي، فيما يتّسم التحضير بأهميةٍ حاسمة، فهو يصبح جزءًا أساسيًا من الاستراتيجية لإدارة الاجتماعات الافتراضية على نحوٍ ناجح. وبالنظر إلى الدور الأساسي الذي يضطلع به الرئيس في أي اجتماع، فإن تحديد وقت الجلسات بما يسهّل الأداء الأمثل للرئيس يشكل اعتبارًا هامًا.

5-2 من الأهمية بمكان خلال الاجتماعات الافتراضية السماح للرئيس وأمانة الدستور الغذائي بإدارة الحالات فيما تتبلور في قاعة الاجتماع الافتراضي. ومن المهم أيضًا مراعاة أي صعوبات تقنية قد يواجهها المندوبون.

5-3 وقامت اللجنة الفرعية خلال مشاوراتها بجمع أفكار[8] يجب أن ينظر فيها كلّ من الرؤساء وأمانة الدستور الغذائي لدى إعداد الاجتماعات الافتراضية وعقدها. ويوصى بأن يعمل الرئيس مع أمانة الدستور الغذائي لضمان أن يكون الرؤساء محضرين على النحو الأمثل لتولي رئاسة الاجتماعات الافتراضية.

6 النُهج الضرورية لأمانة الدستور الغذائي لضمان نجاح الاجتماعات الافتراضية

6-1 لقد وضعت أمانة الدستور الغذائي بعض التوجيهات للمشاركين في الاجتماعات الافتراضية، وأبرزت قيمة الاجتماعات التحضيرية قبل انعقاد الدورات الافتراضية. ويوصى بأن يتم استعراض التوجيهات مع مراعاة الأفكار[9] التي قامت اللجنة الفرعية بجمعها خلال مشاوراتها من أجل تعظيم الفرص التي تتيحها بيئة العمل الافتراضي لجهة بناء التوافق في الآراء والتعاون.

7 التطلّع إلى دستور غذائي يكون أكثر قدرة على الصمود

7-1 إن الاستجابة إلى الجائحة وإيجاد نهج جديدة على وجه السرعة للتصدي للتحديات التي تطرحها أبرز شعورًا جديدًا بالهدف، والابتكار والتماسك اعتبرت اللجنة الفرعية أنه سيكون قيّمًا للدستور الغذائي، ليس فقط في معالجة

[8] متاحة على المنتدى الإلكتروني للجنة الفرعية.

[9] متاحة على المنتدى الإلكتروني للجنة الفرعية.

الجائحة إنما أيضًا في الأجل الطويل. وقد أظهرت هذه التجربة قدرة الدستور الغذائي على توخّي المرونة، فضلًا عن المرونة التي تتمتع بها إجراءات الدستور الغذائي، مع الإشارة إلى أننا نتمتع أصلًا بقدرة على الصمود يمكننا البناء عليها. وبالتالي، ليس من الضروري الاستعجال في اتخاذ إجراءاتٍ جديدة ومواجهة التحديات، بل علينا أن نستخدم ما هو متاح لنا للعمل على نحو أكثر فعالية وكفاءة، مع أنه قد يكون من الضروري مراجعة الإجراءات في وقت ما في المستقبل.

7-2 وفيما نسير قدمًا، من الأهمية بمكان استخدام الخبرة المتوفرة حتى تاريخه والخبرة التي سوف تُكتسب في عام 2021 للبحث في إمكانية وضع الاقتراحات لتحسين تنظيم عمل الدستور الغذائي. وقد بيّن انخراط الأعضاء في آليات العمل الافتراضي والتكنولوجيات الجديدة قيمة هذه الأدوات في تحقيق قيمة الشمول الأساسية التي يتسم بها الدستور الغذائي. وفي حين تشير المعلومات المنبثقة عن المسح إلى أن الأعضاء يتوقون إلى التواصل المباشر وإلى أن كثيرين منهم عبّروا عن رغبتهم في العودة إلى الاجتماعات المنعقدة بحضور الأعضاء، فإن الاجتماعات الافتراضية سمحت لعديدين آخرين بتجاوز الحواجز القائمة في وجه المشاركة، وبخاصة الحواجز الاقتصادية، ولا يمكن تجاهل هذا الجانب في المستقبل.

7-3 وفيما ندخل إلى عام 2021، هناك تشديد كبير على أهمية التحضير للاجتماعات الافتراضية للأجهزة الفرعية واستخدام مجموعات العمل الإلكترونية، وغيرها من النُهج التحضيرية المبتكرة. ويتسم هذا الأمر بأهمية أساسية للارتقاء بعمل الدستور الغذائي بغضّ النظر عمّا إذا عقدت الأجهزة الفرعية اجتماعاتٍ بحضور الأعضاء أو افتراضية، ويجب أن يشكل جزءًا من طريقة عمل الدستور الغذائي في المستقبل. كما أن هذه النهج سوف تساعد الدستور الغذائي في التعويض عن الوقت المفقود في إحراز تقدّم في بعض المواصفات بسبب الجائحة.

7-4 وفي حين من الأكيد أنه ما زال يجب بذل الكثير من الجهود لتعزيز قدرة الدستور الغذائي على الصمود بعد الخروج من الجائحة، من المسلّم به أيضًا أن عام 2021 سيكون عامًا حافلاً بالتحديات ومليئًا بالتشويق، ومن الضروري أن نعيش هذه التجربة قبل أن تنكبّ لجنة فرعية أخرى أو آليات أخرى على هذا الأمر وتبحث في الإجراءات الأخرى الواجب اتخاذها في المستقبل.